

باستثمار 80 مليون دولار.. السعودية توسع نفوذها بمنطقة البحر الكاريبي

في السنوات الأخيرة، بذلت السعودية جهودًا لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في منطقة البحر الكاريبي، حيث زادت من زياراتها الدبلوماسية، وفتحت سفارات جديدة، وضخت استثمارات كبيرة في عدة دول، وتقوم حاليًا بخطوة أكبر، عبر استثمار 80 مليون دولار.

وفي 17 يناير/كانون الثاني الجاري، وافق الصندوق السعودي للتنمية (SFD) وحكومة أنتيغوا وبربودا على ضخ مبلغ الاستثمار لتمويل مشروع التوسعة في جامعة جزر الهند الغربية في فايف آيلاندز (UWI).

ويضع نظام تصنيف التايمز للتعليم العالي جامعة جزر الهند الغربية ضمن أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم، حسيما أوردت شبكة "تي إف آي جلوبال" في [تقرير ترجمه "الخليج الجديد"](#).

وتدعم الاتفاقية الابتكار العلمي وجلب مرافق تعليمية جديدة إلى الجامعة، بما سيساعد منطقة البحر الكاريبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيتم بناء 7 مبانٍ موفرة للطاقة كجزء من صفقة الاستثمار، التي تهدف إلى جعل الحرم الجامعي أكثر استدامة، على أن تستوعب بيئة الجامعة المحسّنة حديثًا 5000 طالب، وهي زيادة حادة عن استيعابها السابق، البالغ عددها 600.

ومن شأن المبادرات التنموية، التي قدمتها السعودية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، أن تدعم قطاع التعليم في أنتيغوا وبربودا بشكل كبير، ولذا عبر رئيس وزراء "جاستون براون" عن تقديره الخاص لدعم الرياض.

وسيخدم تطوير المشروع أيضًا الدول الكاريبية المجاورة، حيث تمتلك جامعة جزر الهند الغربية حرمًا

لها في ترينيداد وتوباغو وأنتيغوا وبربودا وجامايكا وبربادوس.

وهنا أشارت "تي إف آي جلوبال" إلى أن الاستثمار السعودي الجديد يأتي بعد إقامة منتدى الاستثمار السعودي الكاريبي، العام الماضي، مشيرة إلى حضور أكثر من 230 شخصية للمنتدى لأول مرة، حيث عرضت 15 دولة مشاريعها الجاهزة للاستثمار على أكبر وفد من المستثمرين السعوديين يزور منطقة البحر الكاريبي على الإطلاق.

ويعتبر استثمار الـ 80 مليون دولار جزءاً من رؤية السعودية 2030 لتقليل اعتماد المملكة على النفط، وتنويع اقتصادها، وتوسيع قطاعات الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والترفيه والسياحة.

وسيعمل مشروع توسعة جامعة جزر الهند الغربية على تحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر من خلال خلق المزيد من فرص العمل وتوفير أساس تعليمي قوي، بالإضافة إلى زيادة المساواة في إتاحة التعليم لشعوب منظمة دول شرق الكاريبي.

وتُظهر السعودية حاليًا الكثير من الاهتمام بدول المنظمة في محاولة لتحقيق مركز ثقل موازن لاندفاع الصين وأمريكا المستمر في المنطقة، كما تستكشف الإمارات خيارات الاستثمار مع العديد من دول المنظمة.

وتُظهر قطر أيضاً اهتمامًا بالأعمال التجارية والزراعية والاستثمارات الفاخرة في الفنادق والعقارات بجمهورية الدومينيكان وغيانا وجامايكا، إضافة إلى استثمارات استخراج موارد الطاقة.

وأبرزت الجهود المتزايدة لدول الخليج لتوسيع نفوذها إلى البحر الكاريبي أهمية دول المنطقة التي تقع في موقع استراتيجي بالقرب من الأسواق الرئيسية في قارتي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتقدم مجموعة متنوعة من الخيارات التعليمية، من الجامعات التقليدية إلى أساليب التعليم الجديدة، مثل التعلم عن بعد عبر الإنترنت، إضافة إلى برامج الدراسة بالخارج.

ومن خلال الاستثمار في القطاع التعليمي لمنطقة البحر الكاريبي، يمكن للمستثمرين الاستفادة من الأصول الطبيعية والثقافية في المنطقة، فضلاً عن تزايد عدد سكانها، وزيادة عدد الطلاب الأجانب فيها.

المصدر | تي إف آي جلوبال